مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: طبيعة التحول الديمقراطي في موريتانيا بعد عام 1991
اسم الكاتب: م. أحمد مجيد جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6498
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- September 2024 ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢- المجلد ١٤

The nature of the democratic transition in Mauritania after 1991

[1] Lecturer. Ahmed Majeed Jassim
[1] Tikrit University / College of Political Science

Abstract:

The role of the political authority in opening up to the opposition played an important role after 1991 in crystallizing a set of constitutional and legal successes that organized political life in the country, put an end to repeated military coups, and paved the way for the peaceful transfer of power after long years of political, social, and economic instability.

1: Email:
Ahmed_1988@tu.edu.iq
2: Email:

DOI
10.37651/aujlps.2024.150238.1271

Submitted: 7/6/2024
Accepted: 16/6/2024
Published: 0/9/2024

Keywords:
Mauritania
democratic transformation
1991 Constitution
minutes.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

طبيعة التحول الديمقراطي في موريتانيا بعد عام ١٩٩١

[١] م. أحمد مجيد جاسم
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

المستخلص

كان لدور السلطة السياسية الموريتانية في الانفتاح على المعارضة السياسية دوراً مهماً بعد عام ١٩٩١ في بلورة مجموعة من النجاحات الدستورية والقانونية التي نظمت الحياة السياسية في البلاد ووضعت حداً للانقلابات العسكرية المتكررة وفسحت المجال امام الانتقال السلمي للسلطة بعد سنوات طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية: موريتانيا ، التحول الديمقراطي، دستور ١٩٩١، المحضرة.

المقدمة

كان لطابع الحياة البدوية التي عاشها المجتمع الموريتاني الى جانب عدم التجانس المجتمعي اثراً واضحاً في عدم تشكل الدولة المركزية الموحدة وبروزها بمفهومها الواضح الا في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، وبالرغم من ذلك فلم تتضح معالم الحياة السياسية في البلاد ابان الفترة الاستعمارية ، واقتصر الدور على" المحضرة " التي لعبت دوراً بارزاً كمؤسسة تعليمية ساهمت في توعية المجتمع الموريتاني واستخدمت لنقل المعرفة وارساء اسس الدين ، لم تستقر اوضاع البلاد بعد الاستقلال والسبب يعود لحالة الصراع بين العسكر من جهة والتيارات المدنية والاسلامية من جهة اخرى ، حتى جاء دستور عام ١٩٩١ لتشهد البلاد تحولاً تدريجياً نحو الديمقراطية وتكريس التداول السلمي للسلطة والابتعاد عن الانقلابات العسكرية التي كانت تشهدها البلاد بشكل مستمر ، لتشهد البلاد تحسناً واضحاً في الجانب الاقتصادي-الخدماتي ، مع تطور علاقاتها على الصعيدين الاقليمي والدولي .

أولاً: أهمية البحث:

تنطلق الاهمية النظرية لهذا البحث من خلال محاولة فهم تأريخ الحياة السياسية في موريتانيا ونشوء الدولة بعد الاستقلال وصولاً للانتقال الديمقراطي في البلاد بعد اقرار دستور ١٩٩١.

ثالثا: هدف البحث:

هو لإيضاح التحول الديمقراطي في موريتانيا والمسارات التي مرت بها عملية التحول.

رابعاً: إشكالية البحث:

ان فهم عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا يدفعنا الى طرح جملة من الاسئلة :

- ماذا نعني بالتحول الديمقراطي ؟
- ماهي ملامح الحياة السياسية في موريتانيا قبل عام ١٩٩١؟
- كيف اسهمت سياسات النظام السياسي في التحول نحو الديمقراطية؟

خامساً: فرضية البحث:

امكانية النظام السياسي الموريتاني في مواجهة المشاكل السياسية اعتماداً على دستور عام ١٩٩١ ، ونقل التجربة الديمقراطية الى مستوى جديد ينبئ بتحول ديمقراطي حقيقي مرتكزاً على المشاركة في القرار السياسي .

سادسا: مناهج البحث:

جرى الاعتماد على المنهج التاريخي للحصول على المعلومات والحقائق التاريخية التي تخص الموضوع ، اضافة الى منهج التحليل النظمي لدراسة التحولات التي شهدتها البلاد بعد عام ١٩٩١ .

سابعاً: هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة مطالب : الاول تناول مفهوم التحول الديمقراطي ، الثاني ركز على جوانب الحياة السياسية في البلاد حتى ١٩٩١ ، الثالث تناول عملية التحول الديمقراطي بعد ١٩٩١وحتى الوقت الحاضر ، سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة.

I. المطلب الأول

مفهوم التحول الديمقراطي

يعد مصطلح التحول الديمقراطي واحداً من المفاهيم الاكثر اثارة للنقاش والجدل في ميدان العلوم السياسية ، اذا انتشر هذا المصطلح وتوسع بعد الربع الأخير من القرن العشرين ، ويعود السبب في ذلك الى كثرة التغيرات التي شهدتها بنية النظام الدولي ، والهياكل العامة للأنظمة الحاكمة في تلك الحقبة الزمنية ، لقد كانت الديمقراطية ولازالت عملية خاصة داخلية تنبثق من صلب المجتمع ، او تفرض عن طريق مؤثر خارجي كما في (العراق ، اليابان ، المانيا)[١] .

يركز مصطلح التحول الديمقراطي على القيام بعدة تعديلات تنظيمية ، دستورية ، قيمية ، فكرية ، اضافة الى اعادة توزيع السلطة والنفوذ ، مع توسيع مراكز المشاركة السياسية ، وابراز مراكز اجتماعية- سياسية على مستوى عالٍ من الاستقلال ، وعن طريق هذه العملية فأن الجسم الاجتماعي- السياسي يسوده قدراً كبيراً من التغيير ، اذ ان قيم الوحدة والطاعة التي تسيطر على الحزب الواحد يحل محلها تلقائياً قيم التعدد والتنافس والتنوع ، ان هذا المصطلح يركز على الانتقال من انظمة غير ديمقراطية سواءً اكانت مدنية ام عسكرية الى نظام اكثر ديمقراطية ، ان هذه العملية لا تخضع باستمرار لنفس القواعد الحاكمة لها ، وهذا ما يدفع بعض الكتاب الى القول بأن جزء من هذه الديمقراطية يمكن ان تتلاشى وتختفي بمجرد ظهورها ، كما ان جزءاً اخر قد لا يتحقق له المساندة والدعم ، لذلك فأن عملية التحول الديمقراطي يمكن عدها بأنها معقدة ، نسبية ، تتركز على ارساء مجموعة قواعد تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين [٢] .

يعد "ستيفن ج. كنك" من ابرز من عرفوا التحول الديمقراطي بقوله : ان هذا المصطلح هو لتطبيق القواعد الديمقراطية ، في مؤسسات لم تطبقه من قبل ، او امتداد تلك القواعد لتشمل موضوعات واراء لم تشملها سابقاً ، لذا فهي اجراءات وخطوات يتم اعتمادها

---

(١) فلاح حسن علي العتابي ، " التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في بنية السلطة التشريعية نموذجاً" ، ص٢ ، متاح على الرابط ، تم زيارته في ٢٠١٤/٥/١: https://www.researchgate.net/publication/337227759

(٢) محمد صالح شطيب ، " أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية " ، *مجلة الدراسات الاقليمية ، الموصل*، المجلد ٩ ، العدد ٣٠ ، (٢٠٠٩): ص٣٠٤، متاح على الرابط، تم زيارته في ٢٠١٤/٥/١ : https://regs.mosuljournals.com/article_71508_36e28185ec

للتحول من نظام بعيداً عن الديمقراطية الى اخر اكثر استقرار وديمقراطية ، اما "سليبا سارسار" فترى ان التحول الديمقراطي هو عملية لاتخاذ قرار معين تساهم فيه قوى مختلفة الدافع وهي النظام والمعارضة والقوى الخارجية ، اذ يحاول كل طرف اضعاف الاخرين لتتحد بالنتيجة النهائية الاطراف وفقاً للطرف المتغير في هذه العملية [١] .

كما يعرف التحول الديمقراطي بأنه اضمحلال نظم الحكم السلطوي بمختلف اشكالها لتحل بدلاً عنها انظمة اخرى تركز على الاختيار الشعبي وعلى مؤسسات الدولة الشرعية والانتخابات الشفافة النزيهة ، باعتبارها وسيلة لتداول السلطة ، بعيداً عن الحكم الفردي القائم على انتهاك القوانين والدستور ، وهو ما يدفع باتجاه الرأي القائل ان التحول الديمقراطي هو مرحلة وسطى بين نظامين ، تبدأ بتفكك النظام الدكتاتوري الاستبدادي وصولاً الى تثبيت اركان الحكم الديمقراطي عن طريق اليات ديمقراطية [٢] .

يرى "برهان غليون" في التحول الديمقراطي بأنه احترام الاخر والقبول بالتعددية والعدالة ، مع ضمان الحقوق والواجبات للجميع ، والعمل في دولة يحكمها القانون ، مع الابتعاد عن مظاهر الاضطهاد والعنف ، لقد دفع تعدد النظريات الديمقراطية وتباين التجارب في هذا الميدان "صموئيل هنتنغتون" الى القول [٣] :

١- لا يمكن تفسير التجارب الديمقراطية حول العالم من خلال عامل واحد.
٢- كما ان نمو وتطور التجارب الديمقراطية لا يتطلب نفس العامل .
٣- ان التحول الديمقراطي الذي يحدث في دولة ما يعود لجملة من الاسباب.
٤- ان العوامل التي تدفع نحو التحول الديمقراطي في دولة تختلف عن غيرها في دولة اخرى.
٥- ان الاسباب الدافعة لظهور موجة من التحولات الديمقراطية هي مختلفة عن الاسباب المسؤولة عن ظهور الموجات الاخرى.
٦- ان الاسباب التي تجعل النظام السياسي يتغير وفقاً للتحول الديمقراطي تختلف عن الاسباب الاخرى التي تكون السبب في التغيرات التي تطرأ على النظام لاحقاً.

ان عملية التحول الديمقراطي هو عملية مستمرة تتركز على اربعة خطوات رئيسة يتوفها عليها نجاح التحول من عدمه وهي [٤] :

(١) زياد جهاد حمد ، " العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي " ، *مجلة مداد الآداب ، بغداد* ، المجلد ، العدد ١٤، (٢٠١٨): ص٥٧٥.
(٢) احمد غالب محي ، " التحول الديمقراطي اسبابه وشروطه ومستوياته : دراسة حالة العراق" ، *مجلة قضايا سياسية ، بغداد* ، العدد ٣٧ (٢٠١٤): ص١٥٣.
(٣) زياد جهاد حمد ، المصدر السابق ، ص ٥٧٥-٥٧٦.
(٤) احمد غالب محي ، المصدر السابق ، ص١٥٤.

١- قرار التحول الى الديمقراطية او ما يعرف بالانطلاق الفعلي ، من خلال بروز الاجماع على التحول وبناء المؤسسات الديمقراطية وعلى رأسها البرلمان.
٢- التحول من الدكتاتورية والاستبداد نحو الديمقراطية ، وخلال هذه الخطوة يبدأ اشتداد الصراع الاجتماعي – السياسي .
٣- البدء الفعلي بالانتقال الى الديمقراطية ويتمخض عنه اقرار قانون الاحزاب وقانون الانتخابات وتحديد موعدها والياتها.
٤- تأمين ودعم الحياة الديمقراطية من خلال اقرار مجموعة من القواعد القانونية التي تساعد على تماسك البرلمان وتنمية الثقافة السياسية.

ان التحول الديمقراطي هو الانتقال والتحول من حالة سلبية بكل ما تتضمنها من الحكم الفردي والتعسف في استعمال السلطة وابعاد الاخرين الى اخرى اكثر ايجاباً وتتمثل في توسيع المشاركة السياسية في صناعة القرار وتداول السلطة بصورة سلمية الى جانب مراقبة سلوك الحاكم وتحقيق التعددية الحزبية ، وبالرغم من ذلك فأن البعض يذهب الى ابعد من ذلك من خلال التأكيد على ان اقامة النظام الديمقراطي لا ينحصر بالتعددية الحزبية ولا بالانتخابات الحرة بصورة مستمرة بقدر ما يتطلب كفاحاً مستمراً من اجل المحافظة على المكتسبات الديمقراطية من الاخطار التي تحيط بها في مختلف الاوقات [١] .

ان تحقق التحول الديمقراطي ونجاح تجربته يتوقف على خمسة عناصر اساسية الا وهي [٢]:

١- توافر المجتمع المدني الذي يتمتع بالاستقلالية وله القدرة على العمل وفق القانون.
٢- وجود مجتمع سياسي يتمتع بالحرية في ادارة مؤسسات الدولة .
٣- قانون مستند الى ثقافة مجتمعية لكي يضفي شرعيته على النظام السياسي.
٤- توافر اجهزة بيروقراطية تتسم بالدعم الشعبي ولها سلطة الامر على الجميع.
٥- توافر قطاع اقتصادي مستند الى دعم حكومي.

ان قيام واستمرار النظام الديمقراطي يتطلب ايضا توافر تنمية اقتصادية- مجتمعية تعمل على تحقيق النمو للطبقة الوسطى ، والتي ستكون داعمة ومؤيدة للدولة والنظام الديمقراطي في ظل تواجد التوازن بين المجتمع والدولة ، أي بما لا يجعل الدولة قوية ومهيمنة على المجتمع ولا تكون ضعيفة وخاضعة للمجتمع ، اذ ان التوازن هو ما يحافظ على النظام الجديد ويحقق الاستقرار بكافة جوانبه فيما بعد [٣] .

---

(١) عبدالجبار احمد عبدالله ، " الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق " ، *مجلة العلوم السياسية ، بغداد*، بلا ، (٢٠٠٩): ص١١٤.
(٢) زياد جهاد حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨١.
(٣) قاسم علوان سعيد ، " دور الاحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي"، *مجلة ادأب الفراهيدي* ، *تكريت*، العدد١٥، (٢٠١٣): ص ٢٩٠.

I.ب. المطلب الثاني

نظرة عامة على موريتانيا

اولاً: الطبيعة الجغرافية والتركيبة المجتمعية

بالرغم من ان موريتانيا هي احدى الدول الافريقية التي احتضنت حضارات جماعات بشرية مختلفة على ارضها ، الا انها لم تصل الى مرحلة الدولة المركزية الموحدة ، ويعود السبب في ذلك الى عدم تجانس التركيبة السكانية فيها وشحة الموارد المائية ، الامر الذي طبع حياة سكانها بطابع البداوة وعدم الاستقرار منه الى الاستقرار ، ويمكن القول بأن بروزها سياسياً يعود الى فترة الحقبة الاستعمارية التي شهدتها البلاد اواخر القرن التاسع عشر ، اذ رسم الاستعمار حدودها السياسية واكتسبت موريتانيا آنذاك شخصيتها الاقليمية [١] .

اطلقت على موريتانيا عدة تسميات تاريخيا من بينها [٢] :

١- "صحراء الملثمين" نسبة الى "الصنهاجيين"* الذين كانوا يقيمون في الصحراء .

٢- "بلاد تكرور" في اشارة الى المنطقة الواقعة بين "نهر النيجر وحوض نهر السنغال".

٣- "بلاد شنقيط" نسبة لبروز مدينة شنقيط كمنارة للعلم وطريق للحجيج .

٤- " تراب البيضان" نسبة الى القبائل الحسانية التي تسكن المنطقة .

٥- "بلاد المغافرة" نسبة الى قبائل المغافرة* التي نزحت الى المنطقة في القرن ١٦ الميلادي.

٦- "موريتانيا" انتشرت هذه التسمية اواخر القرن التاسع عشر وهي كلمة امازيغية تعني "ارضنا" ، فيما يرجع البعض التسمية الى الاوربيين وهي مكونة من جزئين هي "مو" و "تانيا" اذ تطلق الاولى على المسلمون الذين دخلوا الى الاندلس ، اما الثانية فتعني "الخيام" واضيف لها "يا" .

تقع موريتانيا في اقصى غرب الوطن العربي ، شمال غرب قارة افريقيا ، بين خطي طول "٥-١٧" درجة غرباً ودائرتي عرض "١٥-٣٧" درجة شمالاً ، بأجمالي مساحة تصل الى "١,٠٣٠,٧٠٠" كم مربع تحدها الجزائر ومالي والسنغال اضافة الى اطلالتها على المحيط الاطلسي من جهة الغرب والذي منحها موقعاً مهماً يربط بين قارتي اسيا وافريقيا ،

---

(١) سيدي محمد بن سيد أب ، " التطور الدستوري والسياسي في موريتانيا " ، ص١٧ ، متاح على الرابط ، تم زيارته في ٢٠١٤/٥/١:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97554

(٢) رغيد هيثم منيب ، "التعليم في موريتانيا ١٩٠٣-١٩٦٠" ، *مجلة ادأب الكوفة* ، *الكوفة* ، المجلد ٣ ، العدد ٥٦، (٢٠٢٣): ص٣٩٧-٣٩٨.

- صنهاجة :هي واحدة من أكبر القبائل الأمازيغية التي لعبت دورا مهما في تاريخ المغرب الاوسط والصحراء الكبرى، أسس الجيل الأول منها دولة بني زيري، وأسس الجيل الثاني مملكة اودغست ودولة المرابطين، قال القلقشندي عنها: صنهاجة بطن من البرانس من البربر، مساكنهم ببلاد المغرب، وهم بنو صنهاجة بن برنس بن بربر.

فيما تحدها الصحراء الغربية من الشمال الغربي ، ويقارب عدد سكانها "٤,٧٠٠,٠٠٠" مليون نسمة وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٢١[١] .

يتميز المجتمع الموريتاني بكونه خليطاً من عدة مجموعات بشرية تشكل التركيبة السكانية لهذا البلد ، يأتي " العرب" والذين تطلق عليهم تسمية "المور ، البيضان" في مقدمتهم ، اذ يشكلون النسبة الاكبر من السكان ، ويتكلمون العربية " الحسانية" ، ويأتي "الزنوج" ثانياً اذ ينقسمون الى خمسة مجموعات هم " التكارير ، الفولاني ، الماركا ، الولوف ، البمبارا " ، فيما يتواجد " السود" على ضفاف "نهر السنغال" [٢] .

ثانياً: موريتانيا تحت السيطرة الاستعمارية

لقد ساهمت طروحات المندوب الفرنسي " كبولاني" بعد عودته من جولته الاستكشافية في "البظان" بأقناع حكومة بلاده بضرورة ضم موريتانيا اليها ، والتي اطلق عليها "موريتانيا الغربية"، لم تلبث الحكومة الفرنسية طويلاً حتى اشارت لوزير المستعمرات بإصدار مرسوماً عام ١٨٩٩ يقضي باعتبار "موريتانيا الغربية" جزءاً من ممتلكات الامبراطورية الفرنسية ، وفي عام ١٩٠٤ اصبحت البلاد " اقليماً مدنياً" يرأسه "مندوب عام للحكومة الفرنسية" ، ان الانعطافة الاساسية في علاقة موريتانيا بفرنسا كانت عام ١٩٢٠ عندما اصبحت موريتانيا مستعمرة لها استقلاليتها الخاصة والحقت بأفريقيا الفرنسية الغربية لتستمر على هذا الحال لغاية عام ١٩٤٦ ، وخلال هذه المدة اتسم النظام الاداري فيها بالطابع الاتحادي القائم على الارتباط المباشر بالمستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا [٣] .

برز دور " المحضرة " وهي المناهل التي يحضرها الناس ويتجمعون حولها كمؤسسة تعليمية ساهمت في توعية المجتمع الموريتاني باعتبارها ذات وظائف عدة " اجتماعية ، ثقافية ، تربوية " واستخدمت لنقل المعرفة وارساء اسس الدين لاسيما في النصف الاول من القرن العشرين ، اذ لم تكن هنالك اية "سلطة سياسية مركزية" وبقت حالة المجتمع اقرب للطابع البدوي منها للمدنية ، ويرى "عبدالله ولد محمد المختار" بـأن المحضرة هي " المدرسة البدوية التي يتعلم فيها ابناء المجتمع الموريتاني علوم الشريعة الاسلامية واللغة

- المغافرة : احدى القبائل الحسانية العربية والتي وصلت بفعل الهجرة الحسانية الثالثة الى المنطقة ، وسبب تسميتهم بـ المغافرة نسبة الى جدهم مغفر.

(١) مصطاف حمودي احمد ، " المحضرة ودورها الثقافي في موريتانيا ١٩٠٣-١٩٦٠" ، مجلة كلية الآداب ، سامراء ، بلا (٢٠١٥): ص٤٦١.

(٢) ميلود عامر حاج ، " النزاعات الاثنية وانعكاساتها على الاستقرار الامني في منطقة الساحل الافريقي : موريتانيا نموذجاً " ، *مجلة كلية التربية* ، *سامراء* ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٩ (٢٠١٧): ص ٣٤٣-٣٤٤.

(٣) سيدي محمد بن سيد أب ، المصدر السابق ، ص١٨.

العربية ليتخرج منها الفقهاء والادباء"، اما "خليل النحوي" فيرى فيها انها جامعة بدوية شعبية تلقينية متنقلة طوعية الممارسة طوعية التعليم [١] .

لقد كان للتيارات الصوفية دوراً مهماً في مقاومة الاستعمار الفرنسي ، ويعد "الشيخ حماه الله" من ابرز قادتها والذي برز في منطقة "الحوض" جنوبي البلاد ، اذ اعلن الجهاد ضد المسيحيين في البلاد كما استمر بقصر الصلاة لسنتين متتاليتين لان البلاد تمر بحالة حرب ، الا ان السلطات الفرنسية تمكنت منه وجرى نفيه الى كوت ديفوار عام ١٩٣٠ ، فيما برز "ابراهيم" في منطقة "كيدي ماغا" في اقصى الجنوب الغربي من البلاد ، والذي قاد حركة مقاومة ضد الفرنسيين وعمل على " تسميم ابار المياه ، احراق المراعي في وجه الغزاة " ، كل هذا دفع القائد العام للمستعمرات الفرنسية الى تحذير ممثله في البلاد من الطرق الصوفية والتي تعاظم دورها كثيراً بعد مقتل "كبولاني" [٢] .

حاولت فرنسا السيطرة على البلاد من خلال اقرار نظام تعليمي لطمس المعالم الوطنية واعادة بناء الثقافة المجتمعية من جديد ، وهو ما اكده "وزير الخارجية الفرنسي" بقوله " ان تعليم الاهالي هو من صميم واجباتنا لكن الواجب الاساسي يتماشى مع مصالحنا الاقتصادية والادارية والعسكرية والسياسية " ، لقد تركزت اهداف السياسة التعليمية في [٣] :

١- التمدن : من خلال هدم قيم المجتمع الموريتاني ، وغرس قيم جديدة غريبة عن المجتمع.
٢- الغزو الثقافي "الفرنسة" لتغيير العقلية المجتمعية وابعادها عن طابعها الاسلامي وجعلها تنصهر داخل الفكر الغربي .
٣- سياسة الدمج والهدف منها هو دمج المجتمع الموريتاني في " العائلة الفرنسية" .
٤- خلق نخب تتبنى السياسة الفرنسية وتعمل لتحقيق اهداف السياسة الاستعمارية في البلاد.

رفض الموريتانيين السياسة الفرنسية الرامية الى فرض ثقافتها ونظامها التعليمي في البلاد ، اذ عد رفض هذه السياسة شكلا من اشكال المقاومة وامتداداً لها ، وقد تظافرت عدة عوامل اسهمت في فشل هذه السياسة من بينها [٤] :

- العامل الديني ويثمل في صمود المحضرة بوجه الغزو الثقافي لفرنسا .
- دور رجال الدين والعلماء في معارضة المدارس الفرنسية التي فتحت في البلاد من خلال عملهم على فتح مدارس جديدة لتعليم القران الكريم.

(١) مصطاف حمودي احمد ، المصدر السابق ، ص٤٦٣.
(٢) محمد الراضي ولد صدفن، "الاستعمار واثاره في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية " ، *مجلة دراسات* ، العد ٢ (٢٠١٢): ص٤٩. PDF
(٣) رغيد هيثم منيب ، المصدر السابق ، ص٤٠١-٤٠٢.
(٤) المصدر نفسه ، ص٤١٠-٤١١.

– التعليم الديني الذي كان منتشراً آنذاك في البلاد والذي ساهم في الحفاظ على الثقافة الموريتانية .

دفع سقوط الجمهورية الثالثة في فرنسا واعلان الدستور للجمهورية للرابعة في ١٩٤٦ ، الى دفع الحكومة الجديدة لمراجعة علاقاتها بمستعمراتها من خلال منحها نوعاً من الاستقلال الذاتي، لينبثق ما يعرف بـ " الاتحاد الفرنسي" الذي ضم " الاراضي الفرنسية ومقاطعاتها ما وراء البحار ، الاراضي التابعة لها ولاتزال تحت الانتداب ، المحميات " ، وفقاً لذلك اصبحت موريتانيا عضواً في الاتحاد الجديد الذي منحها بعض الحقوق من بينها انبثاق سلطتين تشريعية وتنفيذية مع وجود الوالي وهو الحاكم الفعلي للبلاد ، كما جرى تشكيل حزبين سياسيين هما "الاتحاد التقدمي" ١٩٤٨ و " الوفاق " ١٩٥٠ ، واجريت اول انتخابات تشريعية في البلاد عام ١٩٥٠ ، وجرى اقرار قانون " الاطار" الذي نظم الحياة السياسية في البلاد [١] .

حاولت فرنسا ضم موريتانيا الى مشروع " المغرب الكبير" والذي عملت على تحقيقه ، الا ان هذه الرغبات اصطدمت بالأحزاب القومية المعارضة للسياسة الفرنسية ومن بينها حزب " التجمع" الذي اسس على يد " المختار ولد محمد بن داده" عام ١٩٥٧ ، والذي رفع شعار توحيد البلاد من اجل الوصول الى الاستقلال الكامل ، ورفض مشروع " الاتحاد الفيدرالي" لتوحيد دول المغرب العربي [٢] .

ثالثاً: الحياة السياسية بعد الاستقلال في موريتانيا

في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ جرى اعلان استقلال موريتانيا من طرف واحد واختير " المختار ولد محمد" كأول رئيس للجمهورية ، وفي اذار ١٩٥٩ اعلن الرئيس المصادقة على الدستور الجديد للبلاد ، فيما اعلن في ١٧ ايار ١٩٥٩ اختيار " المختار ولد محمد" من قبل الجمعية الوطنية لقيادة مفاوضات الاستقلال مع فرنسا ، امتدت المفاوضات لأكثر من ستة اشهر وانتهت في ١٩ تشرين الاول ١٩٦٠ بالتوقيع على اتفاق فرنسي- موريتاني لنقل السلطة في موريتانيا الى قيادة وطنية ، ليعلن في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠ استقلال البلاد بصورة كاملة [٣] .

---

(١) سيدي محمد بن سيد أب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩-٢٢.

(٢) فضيلة اسماعيل رحيم ، " المختار محمد ولد داده حياته ودوره السياسي في موريتانيا حتى عام ١٩٧٨ دراسة تاريخية " ، *مجلة نسق* ، المجلد ٣٧ ، العدد ٣ ، (٢٠٢٣): ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) نعمة بحر فياض ، " موقف تونس من استقلال موريتانيا وتداعياته على العلاقات التونسية المغربية ١٩٦٠-١٩٦١" ، *مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، تكريت* ، المجلد ٢٩ ، العدد ١٢، (٢٠٢٢): ص ١٤٨-١٤٩.

تركزت سياسة البلاد بعد الاستقلال على العمل وفق ثلاثة مسارات رئيسة [١] :

- التمسك بالدين والحضارة الاسلامية ونشر التسامح بين مكونات البلاد .
- بناء علاقات متينة مع الدول الافريقية .
- دعم دول الجوار لتقرير مصيرهم لاسيما الجزائريين .

اقتصادياً اعتمد النظام السياسي الجديد على اقتصاد السوق والتوجه نحو الرأسمالية لاستثمار احتياطيات المعادن من النحاس والحديد والذهب والفوسفات واليورانيوم ، فوقعت الحكومة لأجل ذلك مجموعة من الاتفاقيات مع شركات اسبانية وفرنسية ، كما اهتمت بالثروة السمكية والزراعة، وعملت على اصلاح خطوط السكك الحديد وطورت مطاري "نواذيبو ونواكشوط" من خلال شركات برتغالية ، كما وقعت الحكومة الموريتانية عقوداً جديدة مع شركات هولندية واسبانية وفرنسية للتنقيب عن النحاس والحديد في شمال البلاد [٢] .

واجه النظام السياسي الجديد مشاكل عدة من بينها عدم وجود جيش وطني قادر على حماية البلاد من الاخطار الخارجية باستثناء مجموعة من الوحدات التي يطلق عليها تسمية "قوميات" مزودة بالسلاح الخفيف واعدادها محدودة جداً وخاضعة للضباط الفرنسيين ، لذلك صدر القرار ١٨٩ الذي نص على بناء المؤسسة العسكرية ، واصبح رئيس البلاد " القائد العام للقوات المسلحة" وجرى تشكيل وحدات القوة البرية المعروفة باسم "المظليين، المشاة ، النقل ، الاستطلاع" ، اضافة الى بناء القوة الجوية التي عرفت بـ "مديرية الطيران" وتشكيل الحرس الوطني والدرك وقوات الشرطة [٣] .

لم تكن سياسات الحكومة الموريتانية بعد الاستقلال ملبية للطموح وقادرة على استيعاب كافة مكونات المجتمع، الامر الذي جعل البلاد تعيش نوعاً من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي لفترات طويلة ، لقد كان قرار الحكومة بالزام المدارس الابتدائية والثانوية بتدريس العربية الى جانب الفرنسية مثيراً ومستفزاً للزنوج الذين رفضوا هذا القرار واعلنوا عن تظاهرات كبيرة اشترك فيها المثقفين في المعارضة الذين رفضوا سياسة " التعريب" ، وقد وصل الامر الى قمع التظاهرات بقسوة كبيرة من قبل الجيش عام ١٩٦٩ ،

(١) مصطاف احمد مصطاف ، " نشأة الاحزاب السياسية في موريتانيا ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦٠" ، *مجلة ادأب الفراهيدي* ،*تكريت* ، المجلد ١ ، العدد ١٦ (٢٠١٣): ص ٣٩٠.
(٢) فضيلة اسماعيل رحيم ، المصدر السابق ، ص١٥٢-١٥٣.
(٣) مصعب عطية ذنون الزبيدي ، "دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى ١٩٩٠" ، *المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية* ، العدد ١٩ (٢٠٢١): ص٣٨٧-٣٨٨. PDF

تدخل الرئيس املا في ردم الفجوة مع المعارضة وامتصاص غضبها فأعلن عام ١٩٧١ عن " المؤتمر الطارئ" في العاصمة وجائت ابرزت مقرراته [١] :

- الغاء الاتفاقية مع فرنسا لعام ١٩٦١.
- اصدار العملة الوطنية الموحدة .
- الانسحاب من اتحاد غرب افريقيا النقدي.
- تأميم المناجم الخاصة بالذهب في " ميرفا"

لعبت الظروف التي واجهت اسبانيا بعد مرض "فرانكو" دوراً مهماً في دفعها الى "اعلان المبادئ" عام ١٩٧٥ والذي نص على [٢] :

- انسحاب القوات العسكرية الاسبانية من الصحراء الغربية.
- تعيين شخصية موريتانية لقيادة وادي الذهب.
- تقسم الثروة السمكية والمعادن مناصفة بين اسبانيا من جهة و المغرب وموريتانيا من جهة اخرى.

رفضت الحكومة الجزائرية و"الجبهة الشعبية للتحرير" المعروفة بـ"البوليساريو" الاتفاقية ، واعلنت "الجبهة الشعبية للتحرير" قيام " الجمهورية العربية الصحراوية" في شباط ١٩٧٦ مما دفع موريتانيا والمغرب الى قطع العلاقات مع الجزائر في اذار ١٩٧٦ لتأييدها "البوليساريو"، ضغطت الحرب مع "البوليساريو" كثيراً على قدرات المؤسسة العسكرية الموريتانية اذا اضطرت لرفع اعداد افرادها من "١٢٠٠" الى اكثر من "١٨٠٠٠" الف في غضون ثلاث سنوات لحماية المناطق الجنوبية من الصحراء ، ورغم الانتصارات الكبيرة التي حققها الموريتانيين في المرحلة الاولى من الحرب الا ان سرعان ما تراجعت قواتهم لاسيما بعد وصول الصحراويين الى العاصمة "نواكشوط" ، وبالرغم من افشال ذلك الهجوم الا ان النظام السياسي اصبح يعاني من ازمة اقتصادية حادة انعكست على الجانبين الاجتماعي والسياسي [٣] .

تركت الحرب اثاراً سلبية على البلاد ، بدءاً بالأزمة الاقتصادية التي عصفت في البلاد منتصف عام ١٩٧٨ وتزايد الانفاق العسكري الذي وصل الى ٦٠% من اجمالي الميزانية العامة ، فيما ارتفعت الديون الخارجية الى مليار دولار ، الى جانب تفشي ظاهرة

(١) عبدالجليل مزعل بنيان الساعدي ، " اثر الانقلابات العسكرية على الاوضاع الداخلية في موريتانيا ١٩٧٨-١٩٨٦"، *مجلة اكليل للدراسات الانسانية* ، العدد ٦، (٢٠٢١): ص ٢١٢-٢١٣.
(٢) لمياء صفاء حسن ، " دور موريتانيا في نزاع الصحراء الغربية ١٩٧٥-١٩٧٨ دراسة تاريخية " ، *مجلة دراسات في التأريخ والاثار*، العدد ٧٧ ، (٢٠٢١): ص ٢٨١-٢٨٢.
(٣) مصعب عطية ذنون الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٣٩٠-٣٩٢.

الفساد الاداري والمالي بين صفوف المسؤولين الحكوميين ، فيما اكتظت المدن بالسكان بسبب غياب التخطيط وذلك بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد ، اضافة الى عدم الرضا باستمرار الحرب من قبل القبائل الشمالية المعروفة بصلاتها بالبوليساريو ، وحملة الاقصاء التي مارسها الرئيس ضد بعض قادة الجيش ومنهم "مصطفى ولد محمد السالك" ، كل هذه العوامل دفعت الجيش الى الاستيلاء على السلطة في " ١٠ تموز ١٩٧٨" [١] .

ادى الانقلاب الى ايقاف الاعمال العسكرية للجيش الموريتاني في الصحراء الغربية ، وتوقيع معاهدة مع البوليساريو عام ١٩٧٩ اعلنت موريتانيا فيها تخليها عن مناطقها في الصحراء الغربية ، لم يستقر الوضع السياسي في البلاد اذ سرعان ما قام المقدم "احمد ولد بو يوسف" بحركة انقلابية وتمكن من قيادة الحكومة ، لكنه لم يستمر طويلاً اذ خلفه المقدم " محمد محمود" الا ان "محمد خونا" سرعان ما انقلب عليه واصبح رئيسا للبلاد عام ١٩٨٠ ، استطاع "خونا" من افشال المحاولة الانقلابية لأسقاط نظامه في اذار ١٩٨١ واستخدمها ذريعة لضرب الاحزاب القومية في البلاد ، كما اعلن عن القضاء على مجموعة انقلابية اخرى عام ١٩٨٣ [٢] .

ادى تقرب الرئيس من الاسلاميين والزنوج واضعاف التيارات المعارضة ومنها " الناصريين ، الشيوعيين" ، الى ردات فعل مجتمعية ، الامر الذي دفع الى الانقلاب ضده ، لقد رأت فرنسا في سياسة التقارب الموريتاني – الجزائري تهديداً لمصالحها في دول المغرب العربي وساحل افريقيا الغربي ، لذلك دعمت العقيد " معاوية بن سيدي احمد الطايع" للوصول الى سدة الحكم في البلاد من خلال الانقلاب العسكري في كانون الاول ١٩٨٤ ، ساهم الرئيس الجديد في اعادة العلاقات الخارجية مع المغرب عام ١٩٨٥ ، وبدأ بتطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فشهد الاقتصاد الموريتاني تحسناً واضحاً واستقرت الاوضاع السياسية في البلاد [٣] .

شهدت العلاقات الموريتانية- السنغالية تدهوراً واضحاً في اواخر ثمانينيات القرن الماضي على اثر حدوث اشتباك بين رعاة المواشي على جانبي الحدود ، اذ تصاعدت حدة التصريحات بين البلدين ووصلت الى حد وصف وزير الداخلية السنغالي الحدث الذي راح ضحيته اثنين من الرعاة السنغاليين بالهمجي الوحشي مؤكداً بان الامور تجاوزت مستوى

(١) عبد محمد شلش، "اثر الاوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب ١٠ تموز ١٩٧٨ في موريتانيا " ، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية* ، المجلد ٥، العدد ١٥، (٢٠١٣): ص ٣٧٤-٣٧٦.
(٢) عبدالجليل مزعل بنيان الساعدي ، المصدر السابق ، ص٢١٥-٢١٧.
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩-٢٢٠.

التحمل ، دفع هذا الامر الى ردات فعل من قبل السنغاليين الذين اقدموا على نهب ممتلكات الموريتانيين في مدينة "باكيل"[١] .

I.ج. المطلب الثالث

مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية السياسية بعد عام ١٩٩١

شهدت البلاد في منتصف تموز ١٩٩١ اعلان الاستفتاء على الدستور الجديد ، والذي جرت الموافقة عليه بأكثر من ٦٧% من اصوات الشعب الموريتاني ، وقد تكون من "ديباجة" و ١٠٤ مواد وهو بمثابة الاعلان عن "ميلاد الجمهورية الموريتانية الثالثة" ، وقد ركز الدستور الجديد على[٢]:

١- التعددية السياسية.
٢- الحقوق والحريات لعامة الشعب.
٣- الفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة.
٤- دولة القانون .

صدر في "٢٥ تموز ١٩٩١" قانون " الاحزاب السياسية" بالعدد "٩١-٠٢٤" والذي حدد الاسس التي يجب ان تتوفر في أي تنظيم يرغب في الاعتراف السياسي به ويدرج ضمن خانة الاحزاب ، بموجب ذلك فأن تشكيل الحزب الجديد يتطلب عشرون شخصاً يتقدمون بطلب التأسيس الى وزير الداخلية ، اما اجراءات حل الاحزاب فهي من صلاحية رئيس الوزراء [٣] .

لقد عد الدستور الجديد عودة صريحة للبلاد الى الحياة الدستورية بعد سنوات طويلة من الحكم العسكري وهيمنة نظام الحزب الواحد ، اذ وافق الدستور الجديد بين القيم الاسلامية والمبادئ الليبرالية الديمقراطية ، ومنح مكانة مهمة للدين الاسلامي بكونه مصدر التشريع الوحيد في البلاد، واكدت المادة الثانية منه على ان الشعب هو مصدر السلطات و" السيادة " ملكه ويمارسها عن طريق انتخاب ممثليه [٤] .

---

(١) جاسم محمد عبد ، "دور المنظمة الافريقية في تسوية النزاع السنغالي-الموريتاني١٩٨٩-١٩٩١"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، الانبار*، المجلد ١ ، العدد ٢، (٢٠١٥): ص٣٤٧-٣٤٨.
(٢) سعد علي حسين ، " معوقات الاصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا" ، *المجلة السياسية والدولية، بغداد*، بلا ، (بلا) ، ص١٠٥.
(٣) المصدر نفسه ، ص١٠٦.
(٤) محمد الامين ولد سيدي باب ، "الاصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا : الواقع والتحديات" ، *المجلة القانونية للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر*، المجلد ٣ ، العدد ٢، (٢٠١٩): ص١٣.

وبموجب دستور عام ١٩٩١ فقد قسمت سلطات النظام السياسي الى ثلاث هي "تشريعية ، تنفيذية ، قضائية " ، اذ تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما " الشيوخ" و"الجمعية الوطنية" ينتخب الاول بالاقتراع الغير مباشر لستة سنوات ، بينما يجري انتخاب اعضاء المجلس الثاني بالاقتراع المباشر ولخمسة سنوات ، اما السلطة التنفيذية فهي تضم " الرئيس ، الوزير الاول ، الحكومة" ، ووفقاً للمادتين "٢٤,٢٣" فأن رئيس البلاد هو الحامي الاول للدستور والضامن لاستقلال الوطن ويجب ان يكون مسلماً ، اما القضاء فهو مستقل عن باقي السلطات ويكون رئيس الدولة هو الضامن لاستقلاليته بمساعدة اعضاء " المجلس الاعلى للقضاء" [١] .

اجريت اول انتخابات "رئاسية تعددية" بعد الانتقال من السيطرة العسكرية ممثلة بـ "لجنة الخلاص الوطني" الى النظام المدني الجمهوري في في اواسط كانون الثاني ١٩٩٢ فاز بها "معاوية ولد سيدي احمد الطايع" بنسبة ٦٢% من عدد المصوتين ، تلتها انتخابات المجالس التشريعية في اذار ١٩٩٢ والتي شهدت فوز حزب " الديمقراطي الجمهوري الاجتماعي الموريتاني" الذي تأسس على يد رئيس البلاد [٢] .

اعتمد "معاوية ولد احمد" على التعددية الحزبية وذلك من اجل الحد من تدخل العسكر في الحياة السياسية ، فسمح بتشكيل احزاب مختلفة الايدلوجيا ، ومن بينها "حزب اتحاد القوى الديمقراطية" الذي انقسم الى حزبين احدهما بقيادة "احمد ولد داداه" وتزعمه "مسعود ولد بلخير" ، فيما هيمن الحزب الحاكم على الحياة السياسية في البلاد من خلال السيطرة على مقاعد البرلمان ومؤسسات السلطة التنفيذية [٣] .

اسهمت سياسة النظام السياسي الجديد في الانفتاح على الصعيدين الاقليمي والدولي بدفع فرنسا للتدخل وتحقيق التقارب بين موريتانيا والسنغال لإنهاء الصراع المستمر منذ ١٩٨٩ ، اذ جرى توقيع اتفاق للمصالحة في نيسان ١٩٩٢ ، في العاصمة السنغالية "داكار" ، وتضمن عدة امور من بينها اعادة سفراء البلدين لمزاولة اعمالهم الدبلوماسية واعادة فتح الحدود بين البلدين واستئناف الرحلات الجوية ، وقد عهد الى لجنة وزارية مشتركة لضمان تنفيذ ما تم الاتفاق عليه [٤] .

(١) سعد علي حسين ، المصدر السابق ، ص١٠٦.
(٢) هيفاء احمد محمد ، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني" ، *مجلة دراسات دولية* ، *بغداد* ، العدد ٤٢، (٢٠٠٩): ص٥٩-٦٠.
(٣) المصدر نفسه ، ص٥٩-٦٠.
(٤) جاسم محمد عبد ، المصدر السابق ، ص٣٦٣

لقد اسهمت جهود الحكومة الجديدة بإعلان الانتقال الى النظام الديمقراطي في عودة البلاد الى المجتمع الدولي ، اذ صرح وزير المالية الموريتاني "محمد ولد بوكر" في اثناء حضوره اجتماع "نادي باريس" ممثلاً لبلاده في كانون الاول ١٩٩٤ ان الديمقراطية جعلت الموريتانيين يشعرون بقدر كبير من تفهم المجتمع الدولي لهم ، وان صناديق المساعدات الخارجية اضحت مستعدة للمساعدة بقدر اكبر مما كانت عليه سابقاً ، كما اشادت الدول الاعضاء بسياسات الحكومة الاقتصادية واعفتها من بعض الديون المستحقة عليها [١] .

في اوائل عام ١٩٩٥ حاول الرئيس "معاوية ولد سيدي احمد الطايع" استمالة الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا من خلال التطبيع مع "اسرائيل" للحيلولة دون استخدام ورقة حقوق الانسان ضده لاسيما ما يتعلق بجرائمه ضد "الزنوج" التي تعود لعام ١٩٨٧ ولضمان استمراره على راس هرم السلطة ، فعقدت عدة اجتماعات بين الطرفين في مدريد ونيويورك وبرشلونة ، وقد اسهمت جمعية "الصداقة الموريتانية- الاسرائيلية" في توطيد العلاقات بين الطرفين ، اذ اعتبرت ان الحكومة الفلسطينية قد وقعت اتفاق للتسوية مع "اسرائيل" فلا داعي لان تستمر موريتانيا في المقاطعة [٢] .

ساهم الدعم الخارجي لرئيس البلاد في الدفع لإجراء الانتخابات التشريعية الثانية في البلاد عام ١٩٩٦ ، التي شهدت مشاركة سياسية واسعة حيث ضمن اكثر من "١٣"حزباً و"٥٠" شخصية مستقلة ، واسفرت نتائجها على فوز " الحزب الجمهوري الحاكم" بـ٧٠ مقعداً فيما حصلت الشخصيات المستقلة على ٧ مقاعد ، وتجمع من اجل التقدم والديمقراطية على مقعد واحد وحزب " العمل من اجل التغيير" على معقد واحد [٣] .

اجريت الانتخابات الرئاسية الثانية في ١٩٩٧ وشهدت تنافس خمسة مرشحين على منصب الرئيس واسفرت نتائجها عن فوز الرئيس "معاوية ولد سيدي احمد" بفترة دراسية ثانية بنسبة "٩٠.٢٥%" من مجموع الاصوات فيما حصل "محمد الامين" على "٦.٩٧%" ، والحسن ولد الجيد على "٠.٩%" و"محمد محمود" على "٠.٧%" ومختار انانو على "٠.٤%" [٤] .

(١) ايوب السايح المبارك ، "اللا استقرار السياسي في موريتانيا وانعكاسه على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي ٢٠٠١-٢٠٠٥"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠٠٩)، ص٤٨.

(٢) الهام جبر شمالي ، "التطبيع الاسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية" ، *مجلة مركز الزيتونة للدراسات، بيروت*، (٢٠٢١): ص١١-١٢.

(٣) جاسم محمد احمد ، " الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا ١٩٩١-٢٠٠٥" ، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية* ،*تكريت*، المجلد ٣ ، العدد ١٠، ص٢٤١.

(٤) جاسم محمد احمد ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.

في ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٩ اعلنت الحكومة الموريتانية عن رفعها مستوى التمثيل الدبلوماسي مع "اسرائيل" الى مستوى سفارة ، اذا لعبت الضغوطات التي مارستها "مادلين اولبرايت" "وزيرة الخارجية الامريكية" دوراً مهماً في دفع موريتانيا للتطبيع ، وقد حاول ممثل الخارجية الموريتانية "ولد موسى" التخفيف من الامر بقوله " فتحنا سفارة في اسرائيل وفتحوا سفارة في بلادنا ، كما فعلت الاردن ومصر" ، كما اجرى وزير الخارجية الموريتاني " العافية ولد محمد" زيارة "لإسرائيل" سبقت توقيع الاتفاق في عام ١٩٩٨ [١] .

استفادت موريتانيا من الدعم الفرنسي الذي قدم لنظامها ، اذ وقعت العديد من الاتفاقيات التنموية مع فرنسا شملت قضايا الميزانية و البنى التحتية وخطط معالجة الفقر ، اضافة الى المساعدات الخاصة بالمواد الغذائية والتي قدمها " المركز الفرنسي للتنمية" ، اما على الصعيد السياسي فقد بقيت فرنسا تتعامل بحذر شديد مع الرئيس الموريتاني "معاوية ولد احمد "[٢].

عمل النظام السياسي الموريتاني على الايفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقه فيما يتعلق بتحقيق اهداف " الالفية الانمائية ٢٠٠٠-٢٠١٥" " وهي مجموعة من الاطر التي تعمل الدول خلالها لتجاوز تحديات التنمية" ، اذ كان العمل يتمحور حول الانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية من جهة ، وايجاد نوع من الموائمة بين القواعد القانونية والتشريعية والاستراتيجية الداخلية مع الالتزامات الخارجية [٣] .

شهدت البلاد في عام ٢٠٠١ الانتخابات التشريعية والتي شارك فيها اكثر من ١٣ حزباً موزعين على "١٦٤" قائمة انتخابية ، واسفرت النتائج عن فوز " الحزب الجمهوري الحاكم" بأغلبية المقاعد "٦٤" مقعداً ، فيما تقاسمت بقية المقاعد ستة احزاب [٤] .

اجريت انتخابات المجالس البلدية في ٣١ اب ٢٠٠١ ، وشاركت فيها اكثر من "٥٥١" قائمة انتخابية تنافست على "٢١٦" معقداً ، وقد اظهرت النتائج فوز " الحزب الحاكم" بأكثر من ٩٤% من المقاعد ، فيما حصلت المعارضة على ٦% من المقاعد ، وقد كانت المنافسة على اشدها في العاصمة "نواكشوط" و"نواذيبو" ، اذ تمكن حزبي المعارضة

(١) الهام جبر شمالي ، المصدر السابق ، ص١٢-١٣.
(٢) سعد علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.
(٣) ظاهر عبدالله علوان ، " موريتانيا في ظل اعلان الالفية : مساعي الايفاء ومعوقات الالتزام" ، *مجلة تكريت للعلوم السياسية* ، تكريت، المجلد ٤ ، العدد ٣٠، (٢٠٢٢): ص٣٢١.
(٤) جاسم محمد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٢.

"تكتل القوى الديمقراطية والعمل من اجل التغيير" من الحصول على ستة مقاعد فيهما ، بينما لم يحصل "الحزب الحاكم" الا على ٣ مقاعد [١] .

كان لسلوك النظام السياسي باتباع سياسة بناء تحالفات خارجية من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية والتطبيع مع " اسرائيل" بعيداً عن فرنسا ، ردود افعال غاضبة من قبل القوى السياسية وعامة الشعب ، الامر الذي وصل ذروته في حزيران ٢٠٠٣ عندما اعلنت مجموعة من ضباط الجيش قيادة محاولة انقلابية ضد نظام الرئيس "معاوية ولد سيدي احمد" اذ شهدت البلاد معارك طاحنة بين انصار الرئيس والانقلابين،الا انها فشلت ولم تحقق اهدافها[٢].

لم تتوقف سياسة الاقصاء التي اتبعها النظام السياسي تجاه الاحزاب الاسلامية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة انما اخذت طابعاً جديداً تمثل باستخدام الاعلام لتشويه قياداتها ، اضافة الى حملات الاعتقال والسجن التي طالت الكثير منهم ، في محاولة من قبل النظام لإرضاء الولايات المتحدة الامريكية ، وابعاد الشعب عن الازمات الداخلية التي يعاني منها النظام السياسي ، ويرى بعض المختصين ان " الازمة السياسية بين السلطة والتيار الاسلامي صارت على اشدها بعد الاعتقالات لقياديي واعضاء التيار الاسلامي واتهامهم بقيادة تنظيم ارهابي وتشجيع التطرف وفي مقدمتهم الشيخ محمد بن الحسن الددو" ، وجاء في تقرير "مجموعة الازمات الدولية" في ايار ٢٠٠٥ "يتعين على العالم ان يدرك ان التهديد الارهابي في موريتانيا غير موجود تقريباً ، وان السياسات الخاطئة يمكن ان تؤدي الى مثل هذا الاحتمال "[٣] .

كان لحالة الانغلاق السياسي التي شهدتها البلاد وغياب القدرة على التغيير من خلال العملية الانتخابية اضافة الى السلبيات التي شابت النظام السياسي، اثراً مهماً في دفع المؤسسة العسكرية الى التغيير والانقلاب على حكم الرئيس "معاوية ولد سيدي احمد" ، ففي صباح ١٣ اب ٢٠٠٥ اعلنت عناصر الجيش الانقلاب على الرئيس اثناء زيارته الى المملكة العربية السعودية ، وجاء البيان الاول لقادة الانقلاب " ان القوات المسلحة وقوات الامن الوطني قررت وضع حد نهائي للممارسات الاستبدادية للحكم البائد ، كما ان المجلس العسكري لن يمارس الحكم اكثر من المرحلة الانتقالية ، لتهيئة الظروف لخلق مؤسسات

(١) علي هادي عباس المهداوي ، " التطورات السياسية في موريتانيا ٢٠٠١-٢٠٠٥" ، *مجلة العلوم الانسانية ،تكريت*، المجلد ٢٦ ، العدد ١، (٢٠١٩): ص٤.
(٢) خيري عبدالرزاق جاسم ، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا : دراسة في الاصلاح السياسي"، *مجلة دراسات دولية ، بغداد*، المجلد بلا ، العدد ٤٣، ص ٤١-٤٢.
(٣) خيري عبدالرزاق جاسم ، المصدر السابق ، ص٤٢.

ديمقراطية ، وان الفترة الانتقالية لن تتجاوز السنتين" ، احتفظ المجلس العسكري بقيادات النظام ولم يقم باستبدالهم اضافة الى استمرار نفاذ دستور ١٩٩١ [١] .

استمرت الفترة الانتقالية في البلاد ١٩ شهراً شهدت خلالها عدة استحقاقات انتخابية ابرزها[٢] :

١- التعديل الدستوري الاول في ٢٤ حزيران ٢٠٠٦.
٢- انتخابات المجالس البلدية والتشريعية في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
٣- الانتخابات الرئاسية في ١١ اذار ٢٠٠٧ .

شهدت الانتخابات الرئاسية تنافس مرشحين هما "محمد ولد الشيخ عبدالله" الذي حصل على ٢٤% من الاصوات ومرشح المعارضة "احمد ولد داداه" الذي حصل على ٢٠% من الاصوات ، ونظراً لعدم حصول أي من المرشحين على الاغلبية المطلقة من الاصوات ، تم اجراء الجولة الثانية في ٢٥ اذار واسفرت عن فوز " محمد ولد الشيخ عبدالله" بأغلبية اصوات بلغت ٥٨.٥٢% ، وقد كان البرنامج المقدم من قبل الرئيس الجديد يركز على اجراء الاصلاحات بصورة تدريجية ، تم تنصيب الرئيس الجديد في ١٩ نيسان ٢٠٠٧ ، وعد اول رئيس مدني للبلاد بعد الفترة الانتقالية [٣] .

اعلنت الحكومة استراتيجية مكافحة الفقر لأربع سنوات ، وكان من بين الاهداف التي طرحتها [٤] :

- رفع مستوى الناتج القومي الاجمالي الى "١٠,٧%" .
- خفض معدل التضخم الى ما دون "٥%".
- السيطرة على العجز العام في الموازنة .
- رفع نسبة الاحتياطي الاجنبي من العملات .
- خفض نسبة الفقر على مستوى البلاد الى اقل من "٣٥%".

وللتقليل من الفقر انشاءت الحكومة " الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب" والتي كان الهدف منها تشغيل العاطلين عن العمل من الشباب الغير ماهرين والخريجين والرجال

(١) هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١.
(٢) منى جلال عواد ، " الصراع على السلطة في موريتانيا بعد ٢٠٠٥ دراسة في الاسباب والانعكاسات" ، *مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية* ، بغداد، العدد ٦، (٢٠٢٢): ص١٣١.
(٣) منى جلال عواد ، المصدر السابق ، ص١٣١.
(٤) شمس عبد حرفش، " الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا للنهوض بالحماية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥"، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية* ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦، (٢٠١٨) ، ص١٣١.

المتقاعدين ، والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة ، كما جرى استحداث " الصندوق الوطني للضمان الصحي" و"المجلس الوطني لتطوير التغذية" والذي يعمل في عدة جوانب اهمها [١]:

- تشجيع النساء على الرضاعة الطبيعية والاغذية المكملة.
- رفع المستوى الغذائي للأسر.
- معالجة سوء التغذية للأطفال .

ساعد انفتاح النظام السياسي على الجماعات الاسلامية ومن بينها الطرائق " الصوفية ، التيجانية ، القادرية ، الشاذلية " على ترخيص الرئيس الجديد "سيدي ولد الشيخ عبدالله" لحزب اسلامي جديد هو " التجمع الوطني للإصلاح والتنمية " ، تنفيذاً لوعود قطعها لقادة الجماعات الاسلامية من اجل استمالة قواعدهم الانتخابية والحصول على دعمهم المجتمعي[٢].

شهدت البلاد في اوائل اب ٢٠٠٨ انقلاباً عسكرياً بقيادة الجنرال " محمد ولد عبدالعزيز" والذي اطاح بالشرعية السياسية ، على اثر اقالة الرئيس لقادة اركان الجيش والحرس الوطني وحرس الرئاسة ، واعلن قادة الانقلاب تشكيل "مجلس الدولة" لإدارة البلاد ، اجريت الانتخابات الرئاسية الجديدة في اواسط تموز ٢٠٠٩ تنافس خلالها تسعة مرشحين وتحت اشراف دولي ، واسفرت عن فوز "محمد ولد عبدالعزيز" بنسبة "٥٢.٥٨%" من مجموع الاصوات ، واعلن رئيساً للبلاد [٣] .

كانت اولى خطوات الرئيس "محمد ولد عبدالعزيز" بعد تسنمه رئاسة البلاد العمل على رفع مستوى الكفاءة في القطاع الاقتصادي من خلال استراتيجية عمل واسعة على المستوى البعيد تشمل القطاعات كافة من بينها تطوير مهارات الشباب واشراك المرأة في الوظائف العامة واقامة منطقة حرة في العاصمة من اجل دفع العجلة الاقتصادية في البلاد وجذب المستثمرين الاجانب الى الداخل ، الى جانب العمل على ازالة العشوائيات في العاصمتين السياسية والاقتصادية [٤].

اسهمت سياسة الرئيس "محمد ولد عبدالعزيز" في تقريب وجهات النظر بين الحكومة واحزاب المعارضة ، وبعد مناقشات طويلة توصل الطرفين الى اتفاق سياسي في ٢٠ اذار

(١) ظاهر عبدالله علوان ، المصدر السابق ، ص٣٢٧.
(٢) محمد سالم ولد محمد يحظيه ، *المسارات التاريخية لتيارات الاسلام السياسي في موريتانيا* ، (اسطنبول: مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٢٢)، ص ٧.
(٣) منى جلال عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.
(٤) منى جلال عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤.

٢٠١٢ لمعالجة القضايا الخلافية من خلال اجراء تعديلات دستورية تم الاعلان عنها بموجب التعديل الدستوري ٢٠١٢/١٥ وتضمنت [١] :

- الاعتراف بالتعدد الثقافي في البلاد.
- انهاء نظام الرق .
- الابتعاد عن الانقلابات العسكرية مستقبلاً.

عملت الحكومة الموريتانية على تعويض النقص في نمو القطاع الزراعي من خلال تنمية قطاعات اخرى ومن بينها "الصيد ، البناء ، الخدمات ، الاشغال العامة" اذ حققت هذه القطاعات نسبة نمو جاوزت ٤% في فترة زمنية قصيرة ، اضافة الى المحافظة على نسبة التضخم بأقل من ٥% من خلال تقليص كميات المواد المستوردة ودعم المنتوج المحلي [٢] .

ارتفع حجم النمو الاقتصادي في البلاد بحلول عام ٢٠١٥ الى ٤.٥% بفعل التطورات التي شهدتها قطاعات الصناعات الاستخراجية والنقل والخدمات والاتصالات ، كما ارتفع حجم الاستثمارات في البلاد عام ٢٠١٥ الى اكثر من ٤٣% مقارنة مع ٢٣% عام ٢٠٠٩ ، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الى "١١٥٥$" مقارنة بـ٦٢٣$ عام ٢٠٠٥ [٣] .

استمرت الحكومة بالعمل وفق الاستراتيجية الانمائية للألفية ، اذ اقرت مجموعة من الخطط المستقبلية للعمل بها وفي مجالات عدة للنهوض بواقع البلاد ومنها [٤] :

- الخطة التنموية في القطاع الصحي لغاية ٢٠٢٠.
- الخطة الاممية للمساعدات الانمائية .
- الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على المناطق الرطبة في البلاد.
- الخطة الوطنية للحماية الاجتماعية.

تركزت التعديلات الدستورية في ١٥ اب ٢٠١٧ على جملة من القضايا من بينها " تغيير العلم والنشيد الوطنيين ، الغاء مجلس الشيوخ ، دمج بعض المؤسسات الحكومية مع بعضها ، استحداث المجالس الجهوية لدعم اللامركزية ودمقرطة المؤسسات " ، وبالرغم من رفض بعض جهات المعارضة لهذه التعديلات لكونها تقترب مع نهاية الفترة الرئاسية ، الا

(١) بون ولد باهي ، "دستور الجمهورية الموريتانية الثالث : مراجعة من اجل السلام " ، (اكاديمية القانون الدستوري: ٢٠٢١)، ص ٩.
(٢) شمس عبد حرفش، المصدر السابق ، ص١٣٦.
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٨.
(٤) ظاهر عبدالله علوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٩-٣٣٠.

انها عرضت للاستفتاء العام الذي اشترك فيه نحو ٥٤% من نسبة من يحق التصويت ، وقد جاءت النسبة الاكبر لصالح التعديلات الدستورية بما يزيد عن ٨٥% من المصوتين[١] .

يعد بيان الرئاسة الموريتانية في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٩ من اهم مسارات التحول في العملية السياسية في البلاد ، والذي اعلن بموجبه الرئيس "محمد ولد عبدالعزيز" عدم ترشحه لفترة رئاسية ثالثة ورفض تعديل الدستور والاستجابة لرأي جماهير الحزب الحاكم بالتمديد لفترة جديدة ، اذ اسهم هذا البيان في تعزيز ثقة عامة الشعب بالتحول الديمقراطي في البلاد من خلال التزام الرئيس بالقوانين والدستور [٢] .

بدأت الحملة الانتخابية في ٧ حزيران ٢٠١٩ واستمرت لغاية ٢٠ حزيران ، وفي ٢٢ منه اجريت الانتخابات التي تنافس فيها ستة مرشحين لمنصب الرئاسة ، واسفرت عن فوز " محمد ولد الغزواني" بنسبة "٥٢%" من عدد الاصوات وبفارق كبير عن اقرب منافسيه "بيرام الداه اعبيد" الذي حصل على ١٩% من نسبة الاصوات [٣] .

في اب ٢٠١٩ جرت عملية تسليم واستلام الرئاسة في البلاد بين الرئيس السابق "محمد ولد عبدالعزيز" والفائز بالانتخابات " محمد ولد الغزواني" في اول عملية تداول سلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين ، اتسمت سياسة الرئيس الجديد بالهدوء والتفاهم والمسايرة لاسيما في التعامل مع احزاب المعارضة ، اذ ساعدت لقاءات الرئيس بقادة احزاب المعارضة على تخليها عن نشاطاتها وحملاتها الناقمة على اداء الحكومة [٤] .

استمراراً للنهج الديمقراطي بدأ التحضير للانتخابات البرلمانية والبلدية والجهوية في البلاد والتي جرت على مرحلتين في ١٣ و ٢٧ ايار ٢٠٢٣، اذ لم تشهد تغييرات كبيرة[٥]:

- استمر الحزب الحاكم " الانصاف" في الهيمنة على البرلمان وبنسبة جاوزت ٦٠%.
- تراجع تمثيل حزب "تواصل" الاسلامي اذ لم يحصل الاعلى ٦% من نسبة المقاعد.
- افول نجم عدد من الاحزاب من بينها " التقدم " ، "تجمع القوى الديمقراطية" ، "شباب الوطن" ، "تحالف الشعب التقدمي".

---

(١) بون ولد باهي ، المصدر السابق ، ص١٠-١١.
(٢) علي سعدي عبد الزهرة جبر ، " الانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام ٢٠١٩ : دراسة تحليلية" ، بلا ، العد ٢ (بلا : ٢٠٢٠) ، ص١٧٢.
(٣) منى جلال عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦.
(٤) محمد سالم ولد محمد يحظيه ، المصدر السابق ، ص١٠.
(٥) سعيد ندا ، "انتخابات مايو ٢٠٢٣ النيابية والبلدية في موريتانيا : قراءة للنتائج وانعكاساتها على الانتخابات الرئاسية المقبلة" ، مركز دراسات الشرق الاوسط (اسطنبول :٢٠٢٣) ، ص ٦-٧.

- بروز عدد من الاحزاب الصغيرة وحصولها على عدد من المقاعد البرلمانية من بينها حزب " الجبهة الجمهورية من اجل الوحدة والديمقراطية" الذي حصل على ٧ مقاعد.

اعتبرت انتخابات عام ٢٠٢٣ تمهيداً لإعادة انتخاب " محمد ولد الغزواني" لفترة رئاسية ثانية في البلاد وذلك لأسباب عدة من بينها [١] :

- الهيمنة الكبيرة للحزب الحاكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- قدرة الحزب الحاكم على استغلال الموارد الحكومية لتمويل الحملة الانتخابية للرئيس.
- الدعم الكبير الذي يحظى به الرئيس " محمد ولد الغزواني" من الاحزاب الموالية له.
- خلو الساحة السياسية من مرشح يحظى بدعم جماهيري يكون قادر على منافسة الرئيس.
- عدم قدرة احزاب المعارضة على تشكيل قوة جماهيرية تفوق قدرات الحزب الحاكم والاحزاب المتحالفة معه.

الخاتمة :

دفعت التوافقات الداخلية التي شهدتها موريتانيا بعد عام ١٩٩١ بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من جهة والمعارضة من جهة اخرى في بلورة مجموعة من القضايا من بينها دستور ١٩٩١ وتعديلاته اللاحقة، مروراً بأنهاء ظاهرة الانقلابات المتكررة التي كانت السمة البارزة للحياة السياسية في البلاد ، مع ترسيخ فكرة التداول السلمي على السلطة بعيداً عن الصراعات ، وجعل الديمقراطية هي من تسود البلاد وتقوي شرعية الدولة داخلياً اضافة للانفتاح خارجياً وبناء علاقات متينة .

Conclusion :

The internal agreements that Mauritania witnessed after 1991 between the political authority and the military establishment on the one hand and the opposition on the other hand prompted the crystallization of a group of issues, including the 1991 Constitution and its subsequent amendments, through ending the phenomenon of repeated coups that were the prominent feature of political life in the

(١) سعيد ندا ، المصدر السابق ، ص١٠.

country, while consolidating the idea of deliberation. Peaceful control of power away from conflicts, making democracy prevail in the country and strengthening the legitimacy of the state internally in addition to openness externally and building strong relations.

الاستنتاجات :

١- عد دستور ١٩٩١ حجر الاساس لانطلاق البلاد نحو عملية سياسية اكثر استقراراً وانفتاحاً على التيارات المعارضة من خلال تأكيده على الحقوق والحريات العامة والتعددية السياسية وسيادة القانون والفصل بين السلطات.

٢- استقرار العملية الانتخابية في البلاد من خلال الالتزام بالتوقيتات المقررة لها بالرغم من التدخلات العسكرية التي شهدتها البلاد .

٣- اعادة بناء علاقات خارجية مع القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الى جانب التطبيع مع " اسرائيل".

٤- كان لسياسات الحكومة بعد عام ٢٠٠٧ دوراً مهماً في الانفتاح على الجماعات الدينية والطرق الصوفية لكسب قواعدها وجعلها داعماً للعملية السياسية.

٥- اسهمت التعديلات الدستورية عام ٢٠١٢ التي جاءت استجابة للمطالب الشعبية بأنهاء نظام الرق ، والابتعاد عن ظاهرة الانقلابات المتكررة وتدخل العسكر في الحياة السياسية ، واقرار التعددية الثقافية في البلاد.

٦- كان لحالة الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بعد عام ٢٠١٢ نتائج ملموسة ، اذا ركزت الحكومة على دعم القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية والنقل والاتصالات ، ما عزز من الاستثمارات الخارجية في البلاد وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، اضافة لإقرار الحكومة خطة النهوض بالقطاع الصحي والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

Results:

1- The 1991 Constitution was considered the cornerstone of the country’s move toward a more stable and open political process to opposition movements through its emphasis on public rights and

freedoms, political pluralism, the rule of law, and the separation of powers.

2- Stabilizing the electoral process in the country by adhering to its scheduled timings despite the military interventions that the country has witnessed.

3- Rebuilding foreign relations with major powers, including the United States of America and European countries, in addition to normalization with “Israel.”

4- The government’s policies after 2007 played an important role in opening up to religious groups and Sufi orders to win their bases and make them supportive of the political process

5- The constitutional amendments in 2012, which came in response to popular demands, contributed to ending the slavery system, avoiding the phenomenon of repeated coups and military interference in political life, and establishing cultural pluralism in the country.

6- The state of political stability that the country witnessed after 2012 had tangible results, if the government focused on supporting the agricultural sector, extractive industries, transportation and communications, which enhanced foreign investments in the country and increased the per capita share of the gross national product, in addition to the government approving the health sector development plan and strategy. National Social Protection.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية

١- محمد سالم ولد محمد يحظيه ، *المسارات التاريخية لتيارات الاسلام السياسي في موريتانيا* ، اسطنبول : مركز دراسات الشرق الاوسط: ٢٠٢٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١- ايوب السايح المبارك ، "اللا استقرار السياسي في موريتانيا وانعكاسه على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي ٢٠٠١-٢٠٠٥"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .

ثالثا: المجلات العلمية:

١- احمد غالب محي ، " التحول الديمقراطي اسبابه وشروطه ومستوياته : دراسة حالة العراق" ، *مجلة قضايا سياسية ، بغداد*، العدد ٣٧، (٢٠١٤) .
٢- بون ولد باهي ، "دستور الجمهورية الموريتانية الثالث : مراجعة من اجل السلام " ، *اكاديمية القانون الدستوري*، (٢٠٢١).
٣- جاسم محمد احمد ، " الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا ١٩٩١-٢٠٠٥" ، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، تكريت*، المجلد ٣ ، العدد ١٠.
٤- جاسم محمد عبد ، "دور المنظمة الافريقية في تسوية النزاع السنغالي-الموريتاني١٩٨٩-١٩٩١"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، الانبار*، المجلد ١ ، العدد ٢، (٢٠١٥) .
٥- خيري عبدالرزاق جاسم ، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا : دراسة في الاصلاح السياسي"، *مجلة دراسات دولية ، بغداد*، المجلد بلا ، العدد ٤٣.
٦- رغيد هيثم منيب ، "التعليم في موريتانيا ١٩٠٣-١٩٦٠" ، *مجلة ادأب الكوفة ، الكوفة*، المجلد ٣ ، العدد ٥٦، (٢٠٢٣).
٧- زياد جهاد حمد ، " العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي " ، *مجلة مداد الآداب ، بغداد*، المجلد ذ ، العدد ١٤، (٢٠١٨).
٨- سعد علي حسين ، " معوقات الاصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا" ، *المجلة السياسية والدولية، بغداد*.
٩- سعيد ندا ، "انتخابات مايو ٢٠٢٣ النيابية والبلدية في موريتانيا : قراءة للنتائج وانعكاساتها على الانتخابات الرئاسية المقبلة" ، *مركز دراسات الشرق الاوسط ، اسطنبول*، (٢٠٢٣).
١٠- سيدي محمد بن سيد أب ، " التطور الدستوري والسياسي في موريتانيا " .

١١-شمس عبد حرفش، " الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا للنهوض بالحماية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥"، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية* ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦، (٢٠١٨) .
١٢-ظاهر عبدالله علوان ، " موريتانيا في ظل اعلان الالفية : مساعي الايفاء ومعوقات الالتزام" ، *مجلة تكريت للعلوم السياسية* ، *تكريت*، المجلد ٤ ، العدد ٣٠، (٢٠٢٢).
١٣-عبد محمد شلش، "اثر الاوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب ١٠ تموز ١٩٧٨ في موريتانيا " ، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية* ، المجلد ٥، العدد ١٥، (٢٠١٣).
١٤-عبدالجبار احمد عبدالله ، " الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق " ، *مجلة العلوم السياسية* ، *بغداد* ، (٢٠٠٩).
١٥-عبدالجليل مزعل بنيان الساعدي ، " اثر الانقلابات العسكرية على الاوضاع الداخلية في موريتانيا ١٩٧٨-١٩٨٦"، *مجلة اكليل للدراسات الانسانية* ، العدد ٦، (٢٠٢١) .
١٦-علي هادي عباس المهداوي ، " التطورات السياسية في موريتانيا ٢٠٠١-٢٠٠٥" ، *مجلة العلوم الانسانية* ، المجلد ٢٦ ، *تكريت*، العدد ١، (٢٠١٩) .
١٧-فضيلة اسماعيل رحيم ، " المختار محمد ولد داده حياته ودوره السياسي في موريتانيا حتى عام ١٩٧٨ دراسة تاريخية " ، *مجلة نسق* ، المجلد ٣٧ ، العدد ٣، (٢٠٢٣) .
١٨-فلاح حسن علي العتابي ، " التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في بنية السلطة التشريعية نموذجاً" ، متاح على الرابط : https://www.researchgate.net/publication/337227759
١٩-قاسم علوان سعيد ، " دور الاحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي"، *مجلة ادأب الفراهيدي* ، *تكريت* ، العدد١٥ (٢٠١٣) .
٢٠-لمياء صفاء حسن ، " دور موريتانيا في نزاع الصحراء الغربية ١٩٧٥-١٩٧٨ دراسة تاريخية " ، *مجلة دراسات في التأريخ والاثار*، العدد ٧٧، (٢٠٢١) .
٢١-محمد الامين ولد سيدي باب ، "الاصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا : الواقع والتحديات" ، *المجلة القانونية للدراسات القانونية والسياسية* ، *الجزائر*، المجلد ٣ ، العدد ٢، (٢٠١٩) .
٢٢-محمد الراضي ولد صدفن، "الاستعمار واثاره في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية " ، *مجلة دراسات* ، العد ٢،(٢٠١٢).
٢٣-محمد صالح شطيب ، " أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية " ، *مجلة الدراسات الاقليمية* ، *الموصل*، المجلد ٩ ، العدد ٣٠ ، (٢٠٠٩) ، متاح على الرابط :
٢٤-مصطاف احمد مصطاف ، " نشأة الاحزاب السياسية في موريتانيا ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦٠" ، *مجلة اداب الفراهيدي* ، *تكريت*، المجلد ١ ، العدد ١٦ (٢٠١٣) .

٢٥-مصطاف حمودي احمد ، " المحضرة ودورها الثقافي في موريتانيا ١٩٠٣-١٩٦٠" ، ***مجلة كلية الآداب*** ، سامراء ، (٢٠١٥).
٢٦-مصعب عطية ذنون الزبيدي ، "دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى ١٩٩٠" ، *المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية* ، العدد ١٩، (٢٠٢١) .
٢٧-منى جلال عواد ، " الصراع على السلطة في موريتانيا بعد ٢٠٠٥ دراسة في الاسباب والانعكاسات" ، *مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد*، العدد ٦، (٢٠٢٢).
٢٨-ميلود عامر حاج ، " النزاعات الاثنية وانعكاساتها على الاستقرار الامني في منطقة الساحل الافريقي : موريتانيا نموذجاً " ، مجلة كلية التربية ، سامراء، المجلد ١٣ ، العدد ٤٩، (٢٠١٧).
٢٩-نعمة بحر فياض ، " موقف تونس من استقلال موريتانيا وتداعياته على العلاقات التونسية المغربية ١٩٦٠-١٩٦١" ، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، تكريت، المجلد ٢٩ ، العدد ١٢، (٢٠٢٢) .
٣٠-الهام جبر شمالي ، "التطبيع الاسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية" ، *مجلة مركز الزيتونة للدراسات* ، بيروت ، (٢٠٢١).
٣١-هيفاء احمد محمد ، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني" ، *مجلة دراسات دولية* ، *بغداد*، العدد ٤٢، (٢٠٠٩).